**الجمهورية التونسية**

**وزارة الشؤون المحلية والبيئة** **جربة في:**

**بلدية جربة حومة السوق**

## الدورة ألإستثنائية للمجلس البلدي

## لبلدية جربة حومة السوق بتاريخ 02-10-2018

أشرف السيد الحسين جراد رئيس المجلس البلدي يوم الثلاثاء 02-10-2018 بمقر البلدية على الساعة الخامسة و 30 دقيقة على فعاليات الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي ، حيث افتتح الجلسة بتأخير 20 دقيقة وبحضور 25 عضو من من أعضاء المجلس البلدي وهم :

**السادة: هيثم الحمروني– فوزي بوصفارة –مراد الميساوي – محفوظ بن عايد –توفيق دالي– مصطفى سويسي– هشام حنيني– خالد الزريعة- لطفي بن مولي– محمد الفناني– العربي عبد الرزاق بوشداخ– سامي بن عيسى – مراد بعزيز – زهير تغلات**

**السيدات : أمال كروية– هدى ريحان – فردوس بوجناح– أمال بعطور– فاطمة التليلي– هبة بن يوسف – عفاف الباروني– نسرين بن حريز– مريم الفيتوري – فوزية الهواري – كريمة بطيخ.**

حيث تم تسجيل اكتمال النصاب القانوني، حسب بطاقة الحضور المصاحبة في حين تعذر لأسباب شرعية حضور كل من : **السيد: سامي بايونس و السيدات: وئام كريوان– ريم العساس – سارة يامون.**

كما شهدت الدورة حضور **مواطنين اثنين.**

افتتح السيد رئيس البلدية الجلسة طارحا مسألة سرية هذه الجلسة على التصويت ، حيث أكد السيد مراد الميساوي أن أحكام القانون المنظم للجماعات المحلية يتيح لرئس البلدية أو لثلث أعضاء المجلس تقديم طلب في سرية الجلسة نظرا لخصوصية بعض المواضيع المطروحة بجدول الإعمال، وهو تمشي تبناه في واقع الحال السيد رئيس البلدية بعد إقراره من المكتب البلدي الأخير ، لذلك تم عرض مسألة السرية من عدمها لجلسة الحال على تصوت أعضاء المجلس البلدي .

## قرار المجلس:

**صادق** أعضاء المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين على سرية هذه الجلسة.

**وقد صوت مع القرار البلدي 22** عضو وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة والسيدات هيثم الحمروني- فوزي بوصفارة -مراد الميساوي –توفيق دالي- مصطفى سويسي- هشام حنيني- خالد الزريعة- لطفي بم مولي- محمد الفناني- العربي عبد الرزاق بوشداخ- سامي بن عيسى - مراد بعزيز - زهير تغلات - أمال كروية- فردوس بوجناح- أمال بعطور- فاطمة التليلي- هبة بن يوسف - عفاف الباروني- نسرين بن حريز-مريم الفيتوري -فوزية الهواري

**و عارض مبدأ سرية هاته الجلسة 4 أعضاء** و هم كل من السيدة كريمة بطيخ ، السيدة هدى ريحان و السيد محفوظ بن عايد و السيد محمد الفناني .

**ومع توفر الأغلبية المطلقة المكرسة لسرية جلسة الحال ، أمر السيد رئيس البلدية المواطنيين الحاضرين بمغادرة المكان وهو ما تم في الإبان.**

اثر ذلك مباشرة طلب السيد **مراد الميساوي الكلمة** ليحمل مدير الشؤون الإدارية العامة مسؤولية الإرباك الحاصل على مستوى عمل المجلس ، المكتب و اللجان باعتباره يقوم مقام الكاتب العام ويدعوه لتحمل المسؤولية والقيام بدوره في خصوص ضمان وصول الإستدعاءات المتعلقة بكل الجلسات لكل الأعضاء و السعي لتوفير كل مقومات نجاح العمل البلدي، كما أبدى عدم رضاه على الطريقة المتوخاة للدعوة لهاته الدورة الاستثنائية حيث لم يتم فيها الدعوى للعموم حسب الإجراءات العادية باعتبار أن التداول السري من عدمه للجلسة هو قرار سيادي يتخذ عند الانعقاد بقرار سيادي من أغلبية الأعضاء الحاضرين.

ثم تناول الكلمة السيد رئيس البلدية مشيرا إلى صعوبة العمل البلدي في هاته المرحلة لغياب كاتب عام مؤكدا ضرورة التعاون بين الجميع لتجاوز هذا الوضع بأخف الإضرار ثم استعرض جدول الأعمال التالي:

- **تحديد الأسعار الافتتاحية للأسواق لسنة 2019**
- **تحديد تركيبة اللجنة الاستثنائية للربط بالشبكات**
- **المصادقة على مراجعة معلوم الكبالات**

## 1- تحديد الأسعار الافتتاحية للأسواق لسنة 2019:

أحيلت الكلمة المساعدة الأولى السدة **أمال كروية** التي بينت أن موضوع الأسعار الافتتاحية للأسواق البلدية تم عرضه على جلسة عمل يوم 03-08-2018 ضمت ممثلي الادارات المعنية و بعض أعضاء المجلس، وقد تمت دعوة مقرر لجنة المالية الذي تعذر عليه الحضور وتناولت الجلسة دارسة جدوى لكل الأسواق وتم تحديد أسعار معقولة تتماشى وطبيعة المرحلة بالاستئناس بثمن تبتيت الأسواق بعنوان لزمة السنة الفارطة، تقدير القيمة الكرائية للسوق بالاستئناس بثمن تبتيت ألأسواق المشابهة ، تطور الحركة الاقتصادية بالجهة و تكاليف الاستثمار إن وجدت.

ثم تم عرض الموضوع على المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 17-08-2018 ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف يوم 30-08-2018، ثم عرض الموضوع على المجلس البلدي المنعقد يوم 01-09-2018 الذي أجل الحسم في الموضوع لمجلس استثنائي لمزيد التشاور والخروج بتوصيات في الغرض .اثر ذلك تم عرض الموضوع في جلسة تحضيرية للدورة الاستثنائية يوم 08-09-2018 والمكتب البلدي المنعقد يوم 18-09-2018 ، وتم عرض جدول مقارنة للأسواق يتضمن السعر الافتتاحي وثمن اللزمة من سنة 2016 إلى سنة 2018 مع السعر الافتتاحي المقترح لسنة 2019 من طرف اللجنة المتكونة من

لبعض الإطارات البلدية و بعض أعضاء المجلس المعينين من طرف السيد رئيس البلدية ، ثم قدمت جدول يتضمن تقديرات مداخيل الأسواق لسنة 2019 وفق ما يلي:

| بيان الفصول | ثمن لزمة 2018 | تقديرات مداخيل ألأسواق لسنة 2019 | |
|---|---|---|---|
| | | المزمع تبتيتها (السعر الافتتاحي) | المزمع التصرف فيها مباشرة |
| **سوق الجملة للخضر والغلال وسوق الزيتون** | 201 ألف دينار | **500 ألف دنار** | **–** |
| **المعلوم على الذبح و الجلود** | 26.800 ألف دينار | **–** | **70 ألف دينار** |
| **سوق الدواب حومة السوق** | 45 ألف دينار | **80 ألف دينار** | **–** |
| **سوق الجملة للأسماك** | 52 ألف دينار | **–** | **100 ألف دينار** |
| **الأسواق الأسبوعية** | 58 ألف دينار | **110 ألف دينار** | **–** |
| **الإشغال الوقتي للطريق العام من المقاهي و المطاعم و المحلات** | - | **–** | **60 ألف دينار** |
| **السوق المركزية** | 10 الاف دينار | **12 ألف دنار** | **–** |
| **معلوم الوقوف ببسوق السيارات** | - | **–** | **35 ألف دينار** |
| **الجملة** | 392.800 ألف دينار | **702 ألف دينار** | **265 ألف دينار** |
| | | **967ألف دينار** | |

اثر ذلك عرض السيد رئيس البلدية الموضوع على كل أعضاء المجلس للتداول والنقاش ، فجاءت التدخلات تباعا كما يلي:

- **السيدة كريمة بطيخ** تساءلت عن مدى تمكن البلدية من تحقيق مداخيل بعنوان ميزانية 2018.
- **السيد محمد الفناني** اعتبر مجرد القيام بتحديد كيفية استغلال الأسواق مهزلة كبيرة في غياب دراسة علمية يتم وضعها على ذمة المستشارين توضح لهم مداخيل وخصوصية كل سوق، كما استنكر عدم محاسبة المستلزمين بعنوان ميزانيات السنوات الفارطة وعدم مطالبتهم بنسخ من وصولات الخلاص و ابدي استيائه من عدم مد لجنة المالية بكل الوثائق المطلوبة حتى يتسنى لها إتمام عملها في أحسن الظروف، كما أشار لحالة الارتباك التي تشوب عمل المجلس مستندا إلى عدم تمكن اللجان من الحصول على المعطيات اللازمة لتعمل في ظروف عادية كما وجه دعوة لرئيس البلدية بتسهيل طلبات النفاذ للمعلومة من المصالح البلدية.

**ثم** تطرق **السيد رئيس البلدية** إلى حالة التسيب التي تميز بعض المرافق بسبب غياب سلطة البلدية التي رفعت يدها على متابعة الأسواق طيلة السنوات الفارطة حيث ظل أصحاب اللزمة يعملون في أسواق البلدية في غياب تام عن أي رقابة أو متابعة من المصالح البلدية المعنية، وهو ما جعل المجلس في حيرة كبيرة من أمره لضبط الأسعار الافتتاحية لاستحالة الاعتماد على إحصائيات دقيقة ، لذلك أشار السيد رئيس البلدية بخصوص هذا الموضوع انه قد قام بزيارة ميدانية لسوق الجملة للخضر والغلال مع السيد رئس دائرة بلدية حومة السوق وبعض أعضاء المجلس البلدي، حيث تم الوقوف على تجاوزات و إخلالات كبيرة على جميع المستويات

و حالة التسيب المستمرة لعدة سنوات و التي نتج عنها فقدان الإدارة البلدية لقدرة التحكم والسيطرة على السوق وتتجلى في وجود عديد الأشخاص تستغل هذا الفضاء البلدي وجميع مرافقه وتجهيزاته دون وجه حق . لذلك أكد السيد رئيس البلدية حرصه و إصراره على اتخاذ كل الإجراءات العملية والقانونية لاسترجاع سلطة البلدية على هذا السوق حيث اوصى لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين و إعادة ضبط السوق، كما أقر حتمية تجاوز حالة التردد في حسم القرارات و المرور نحو المصادقة على الميزانية في الآجال حتى لا يتعطل العمل البلدي ، وانه على استعداد لتحمل المسؤولية وممارسة سلطة الحلول لمنع تعطيل العمل البلدي حتى مع وجود معطيات ناقصة مع التأكيد أن هذا موضوع الأسعار الإفتتاحية قد آشتغل عليه عديد الكفاءات و العديد من اللجان

- **السيد فوزي بوصفارة** أكد أن دراسة الأسعار الافتتاحية اشتغلت عليها عدد اللجان و يعتبر هاته الأرقام محترمة مع ضرورة تحرك البلدية لتوفير ضمانات للمستلزمين حتى يتسنى تثبت هاته ألأسعار وضمان إدراجها بالميزانية.
- **السيد مراد بعزيز** تطرق للشرط المدرج بخصوص بعض الأسواق المزمع استغلالها مباشرة و مدى قدرة البلدية على تنفيذ ذلك.

تدخل السيد **مراد الميساوي** ليؤكد قدرة البلدية على الإيفاء بالتزاماتها في خصوص التقيد بالشرط المتعلق بالجدوى وقدرة البلدية على الاستغلال المباشر لبعض الأسواق.

بعدها مباشرة تولى **السيد رئيس البلدية** طرح موضوع تحديد الأسعار الافتتاحية للأسواق لسنة 2019 على التصويت.

## قرار المجلس:

**صادق** أعضاء المجلس البلدي **بالأغلبية المطلقة** من الأعضاء الحاضرين **على إقرار الأسعار الافتتاحية** حسب ما يلي:

| بيان الفصول | تقديرات مداخيل ألأسواق لسنة 2019 | |
|---|---|---|
| | المزمع تبتيتها (السعر الافتتاحي) | المزمع التصرف فيها مباشرة |
| سوق الجملة للخضر والغلال وسوق الزيتون | 500 ألف دينار | – |
| المعلوم على الذبح و الجلود | – | 70 ألف دينار |
| سوق الدواب حومة السوق | 80 ألف دينار | – |
| سوق الجملة للأسماك | – | 100 ألف دينار |
| الأسواق الأسبوعية | 110 ألف دينار | – |
| الإشغال الوقتي للطريق العام من المقاهي و المطاعم و المحلات | – | 60 ألف دينار |
| السوق المركزية | 12 ألف دينار | – |
| معلوم الوقوف ببسوق السيارات | – | 35 ألف دينار |
| **الجملة** | 702 ألف دينار | 265 ألف دينار |
| | 967 ألف دينار | |

**وقد صوت مع** هذا القرار البلدي **17 عضو وهم** السيد رئيس البلدية وكل من السادة و السيدات – فوزي بوصفارة – مراد الميساوي – توفيق دالي– مصطفى سويسي– هشام حنيني– خالد الزريعة– لطفي بن مولي– سامي بن عيسى – محفوظ بن عايد – أمال كروية– فردوس بوجناح– أمال بعطور– فاطمة التليلي– هبة بن يوسف – عفاف الباروني– نسرين بن حريز.

**و عارض** هذا القرار البلدي **02 أعضاء و هم كل من** السيدة كريمة بطيخ و السيدة **هدى ريحان**

**و تحفظ** على هذا القرار **07 أعضاء** وهم كل من السادة محمد الفناني، مراد بعزيز، زهير تغلات ، العربي عبد الرزاق بوشداخ و هيثم الحمروني و السيدات فوزية الهواري و مريم الفيتوري.

## 2 – تحديد تركيبة اللجنة الاستثنائية للربط بالشبكات:

تولى الكلمة **السيد فوزي بوصفارة** وبين انه في نطاق تسوية بعض الوضعيات المتعلقة بمطالب الربط بالشبكات التي **تخص فقط المساكن** ، ارتأت البلدية تكوين لجنة وقتية للنظر في مطالب الربط بشبكات الماء الصالح للشراب و الكهرباء و التطهير تتركب من السادة والسيدات:

---

- **رئيس البلدية أو من ينوبه**
- **رؤساء الدوائر البلدية المعنية بالملفات**
- **رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية**
- **أعضاء من الإدارة السيد حوسين الدغفاص و السيد الياس الفرجاني**
- **ممثل عن الشؤون الاجتماعية**
- **ممثل عن املاك الدولة**
- **ممثلين عن شركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه وشركة اتصالات تونس و ديوان التطهير**

---

وقد تولى المكتب البلدي المنعقد في 18-09-2018 و في 29-09-2018 تحديد المعلوم الموظف على هذه التراخيص بمضاعفته 3 مرات لمعلوم رخصة البناء ، وتم تحديد أخر أجل لتقديم مطالب التسوية وقبولها ليوم 15-10-2018 كما تم ضبط تاريخ 31-12-2018 كأجل لنهاية عمل هاته اللجنة.

إثرها فتح السيد **رئيس البلدية** النقاش و التداول في هذا الموضوع للنقاش فكانت التدخلات تباعا كالأتي بيانه:

- السيد **خالد الزريعة** تساءل بحكم أهمية المهام الموكولة لهاته اللجنة الاستثنائية عن الجهة المختصة التي كانت في الماضي تنظر في هاته الملفات حيث أجابه السيد **رئس البلدية** بوجد لجنة استثنائية تحت إشراف الوالي وتم إيقاف العمل بها منذ 12 -07-2018.

**كما بين السيد رئيس البلدية** ان المسألة **تم** دراستها من قبل المختصين والفنيين الذين اقترحوا التعجيل بتسوية الملفات العالقة بتشكيل لجنة استثنائية تدرس الملفات حالة بحالة مع ضبط اجل موفى سنة 2018 أجلا لنهاية أعمالها ما بعدها يكون من الاختصاص الأصيل للجنة رخص البناء.

أما في خصوص تدخل السيدة **كريمة بطيخ** حول الترفيع في المعاليم الموظفة عليها فقد أجابها **رئيس المجلس** أن الغاية هو ردع المخالفين ومزيد إحكام السيطرة على البناء الفوضوي.

- **السيد مراد بعزيز إعتبر** تسمية هاته اللجنة مبهمة ومرواغة وظاهرها مفيد وباطنها مضر وان إحداث مثل هاته اللجان لتكون غطاء تسوي أوضاع الذين خالفوا القانون وشدد على ضرورة تسمية الأشياء بمسمياتها لأن هاته اللجنة ستضفي المشروعية على البناء الفوضوي وترفع الحرج عن المخالفين .كما اعتبر أن هذ العمل سيسرع من تدمير خصوصية الجزيرة المعمارية و تشويه الأمثلة العمرانية و بين انه كان ينتظر من المجلس المبادرة بإصدار قرارات شجاعة توقف نزيف البناء الفوضوي بدل التشريع للفوضى حيث حمل المسؤولية لأحد المهندسين المعماريين الذي حسب وصفه" طبخ طبخة تركيبة لجنة رخص البناء والتقاسم والهدم "بطريقة تخدم مصالح شخصية قد ينسحب أثار ذلك على بقية مهندسي المجلس .

كما آلمح أن مثل هاته الأعمال تخدم أجندة حزبية لحركة النهضة لكسب تعاطف المواطنين خدمة لمواعيد انتخابية قادمة مستغربا ادعاء استقلالية رئيس البلدية وزعمه انه فقط في خدمة جزيرة جربة ، وان موافقته على هذا المسار يتناقض مع مساعيه للانخراط في مسار جزر النزاهة وان من يخدم الجزيرة كيف يقبل إجراءات تشرع للفوضى،

إثرها اعلمه السيد **رئيس البلدية** انه تجاوز كثيرا الوقت المسموح به لكل عضو كما تدخل السيد **مراد المساوي ليرد** على الخطاب المقدم من السيد مراد بعزيز محملا إياه آثار هذا التجني الذي يرقى إلى مرتبة الثلب لحركة النهضة و يستدعي المسائلة الجنائية.

- **السيد توفيق دالي** أشار انه كان من الأجدى التساؤل عن سبب كثرة الملفات المتراكمة وعن الشروط المجحفة والقاسية التي جعلت العديد من ضعاف الحال لا يتمكنون من مجرد الربط بالماء والكهرباء لذلك بين أهمية تشكيل مثل هاته اللجنة لتيسير الشروط على العديد من المواطنين الذين ملوا من الانتظار والتسويف مع مراعاة كل الجوانب العمرانية واحترام الملك العام.
- **السيد محمد الفناني** شدد على ضرورة تسوية الملفات المتعلقة بالسكن فقط وعدم سحبها على الأنشطة التجارية و الصناعية و أعطى مثال حالة الفوضى على طول الطريق بين حومة السوق مع ميدون ومع أجيم .
- **السيد هشام حنيني** أكد التدخل السابق وشدد على ضرورة التعامل بصرامة مع المطالب الخاصة بربط المحلات التجارية و الصناعية لوقف النزيف على طول الطرقات الرئيسية مع ميدون و اجيم في المقابل أشار إلى أهمية تسوية عديد الملفات المتعلقة بالفئات الضعيفة ودراستها حالة بحالة. أما في ما يخص استنكار تدخل السيد مراد بعزيز حول تركيبة لجنة رخص البناء و التداول عليها بين المهندسين المعماريين أعضاء المجلس فأنه يعتبر ذلك أمرا ايجابيا لأنه ينهي سلوكا قديما تواصل مع مجمل رؤساء البلدية السابقين حيث يكون المهندس العضو في المجلس البلدي قبلة لأغلب مطالب المواطنيين للحصول على رخصة بناء وهو ما من شأنه ان يثير عديد المشاكل بين المهندسين المعماريين وهو ما تم العمل على تجاوزه في المجلس الحالي بإقرار التداول بين كل المهندسين أعضاء المجلس داخل تركيبة رخص البناء و التقاسيم.

ثم بين **السيد رئيس البلدية** انه يحترم كل الآراء مثمنا هذا المستوى الراقي من النقاش و التنوع في الأفكار والذي من شأنه ان يدفع العمل البلدي نحو الأفضل ثم تولى طرح موضوع تحديد تركيبة اللجنة الاستثنائية للربط بالشبكات على التصويت.

## قرار المجلس:

**صادق** أعضاء المجلس البلدي **بالأغلبية المطلقة** من الأعضاء الحاضرين **على تركيبة اللجنة الاستثنائية** للربط بالشبكات **مع ضبط أجال عملها إلي موفى سنة 2018 وغلق اجل قبول مطالب التسوية ليوم 15-10-2018 حسب** التركيبة التالية:

---

- **رئيس البلدية أو من ينويه**
- **رؤساء الدوائر البلدية المعنية بالملفات**
- **رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية**
- **أعضاء من الإدارة السيد حوسين الدغفاص و السيد اليأس الفرجاني**
- **ممثل عن الشؤون الاجتماعية**
- **ممثل عن أملاك الدولة**
- **ممثلين عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة اتصالات تونس و الديوان الوطني للتطهير.**

---

**وقد صوت مع** هذا القرار البلدي **20 عضو** وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة و السيدات هيثم الحمروني- فوزي بوصفارة – مراد الميساوي – توفيق دالي- مصطفى سويسي- هشام حنيني- خالد الزريعة- لطفي بن مولي- سامي بن عيسى – محفوظ بن عايد – العربي عبد الرزاق بوشداخ- محمد الفناني – أمال كروية- فردوس بوجناح- أمال بعطور – هبة بن يوسف – عفاف الباروني- نسرين بن حريز- هدى ريحان .

**و عارض** هذا القرار البلدي **05 أعضاء** و هم كل من السيدات كريمة بطيخ، فوزية الهواري و مريم الفيتوري و السادة مراد بعزيزو زهير تغلات

**و تحفظ** على هذا القرار البلدي **01 أعضاء** وهي السيدة **فاطمة التليلي**.

## 3 - المصادقة على مراجعة معلوم الكبالات:

تولت السيد **أمال كروية المساعدة الاولى** تقديم الموضوع حيث أشارت أن المكتب البلدي نظر في جلسته المنعقدة يوم 29 -09-2018 في قرار بلدي سابق عدد 26 بتاريخ 08-09 1998 يضبط تعريفة الخطايا المستخلصة عن العربات المخالفة لقانون الطرقات ، لذلك ارتأى المكتب الترفيع في تعريفة هذه الخطايا وقدمت على سبيل التوضيح لجميع أعضاء المجلس جدول يتضمن التعريفة الحالية التي تعمل في إطارها المصالح البلدية و التعريفة الجديدة المقترحة للدرس و أخذ القرار:

| مكان الوقوف | **مكان محجر فيه الوقوف** | | **الوقوف في أماكن مسعرة او فوق الرصيف** | |
|---|---|---|---|---|
| نوع الوسيلة | | | | |
| | **التعريفة الحالية** | **التعريفة المقترحة** | **التعريفة الحالية** | **التعريفة المقترحة** |
| **سيارة عادية** | **05 دينار** | **10 دنانير** | **10 دينار** | **20 دينار** |
| **حافلة** | **10 دينار** | **30 دينار** | **20 دينار** | **60 دينار** |
| **شاحنة** | **15 دينار** | **30 دينار** | **30 دينار** | **60 دينار** |

ثم تناول الكلمة السيد **رئيس البلدية الكلمة** و فتح هذا الموضوع على النقاش فكانت تدخلات الأعضاء تباعا كما يلي:

- **السيدة كريمة بطيخ** استغربت عدم عرض موضوع مراجعة المعلوم الموظف على الكبلات على اللجنة المالية معتبرة آن هاته المسألة من صميم عملها .

- **السيد محمد الفناني** بين أن العمل الصحيح هو العمل الذي يتم دراسته في اللجان ثم المجلس يتخذ القرار الأصلح كما استنكر التهميش الممنهج لأعمال لجنة المالية وعدم تيسير أعمالها ، كما أبدى استيائه من وجود إرادة لتعطيل عملها من خلال عدم تمكينها من الوثائق التي تطلبها وهو ما يتنافى مع مبدأ التشاركية كأساس جوهري لعمل اللجان ،

عندها تدخل **السيد رئيس البلدية** مبرزا حرصه على دعم العمل الجماعي مع احترام القانون لأن حقيقة الوضع بينت أن بعض اللجان كانت تعمل بطريقة مخالفة لأحكام القانونية المنظمة للعمل البلدي.

- السيد **زهير تغلات تدخل**حول موضوع الكبلات رأى أن مراجعة معلوم ومضاعفته لن يحل مشكل الوقوف والتوقف الفوضوي في قلب مدينة حومة السوق، ولن يساعد في تدعيم ميزانية البلدية وهذا بالاستناد إلى تجربة البلدية في هذا الأمر، بالإضافة إلى عجز البلدية عن توفير العملة المكلفين بهذا الأمر وضرورة توفير عون أمن قار للقيام بهذه المهمة مما يجعل المسألة معقدة خاصة إذا اقترن بتشغيل الآلة الرافعة لذلك فإنه يقترح ضبط مجال الاكتظاظ بقلب المدينة (الطرقات و المأوي) واستلزامها وفق كراس شروط واضحة مما يوفر مداخيل محترمة للبلدية ويمكن من خلق متنفس لحركة المرور وللمترجلين .

- **السيد فوزي بوصفارة** أكد على أهمية إعداد دراسة تعنى بالمثال المروري وتعطي حلول عملية لتحسين الوقوف و التوقف بقلب المدينة و تساهم في إنعاش مداخيل البلدية مهما كان الاختيار لطريقة التصرف بالاستغلال المباشر أو بالاستلزام، كما تطرق لضرورة لإحداث مواقف جديدة للسيارات وتشريك الخواص في ذلك وتسهيل تهيئة أملاك خاصة كمأوي و مواقف من شأنها أن تحد من الاختناق المروري .

- **السيدة هدى ريحان** بينت أن القضاء على حالة الاختناق المروري بالمدينة يتطلب جرأة وصرامة في تطبيق القانون وليس مجرد الترفيع في معلوم الكبالات.

**السيد سامي بن عيسى** أشار إلى عدم اقتناعه بهذا المقترح القائم على الترفيع في المعاليم للحد من حالة الاختناق المروري في ظل غياب دراسة عملية تعنى بالموضوع كما وجه دعوة لكل اللجان على تركيز إستراتيجية تضبط طرق العمل

داخلها وتشخص الوضع في كل المجلات لأن التشخيص السليم يعط حلول سليمة.

- **السيد مراد الميساوي** بين أن الطريقة الناجعة للتصرف في الكبالات **هي طريقة** الاستلزام لأنها تعطي مداخيل قارة محددة مسبقا ولا ترهق كاهل البلدية على المستوى المادي والبشري.

اثر ذلك تناول الكلمة مجددا السيد رئيس البلدية مثنيا على كل التدخلات مؤكدا مدى احترامه لكل هذه الآراء ثم عرض المسألة على التصويت .

## قرار المجلس:

**صادق** أعضاء المجلس البلدي **بالأغلبية المطلقة** من الأعضاء الحاضرين على الترفيع في الخطايا المستخلصة عن العربات المخالفة لقانون الطرقات حسب التعريفة المضمنة بالجدول التالي:

| مكان الوقوف | مكان محجر فيه الوقوف | الوقوف في أماكن مسعرة أو فوق الرصيف |
|---|---|---|
| نوع الوسيلة | | |
| | التعريفة المقترحة | التعريفة المقترحة |
| سيارة عادية | 10 دنانير | 20 دينار |
| حافلة | 30 دينار | 60 دينار |
| شاحنة | 30 دينار | 60 دينار |

**وقد صوت مع هذا القرار البلدي 21 عضو** وهم السيد رئيس البلدية وكل من السادة و السيدات هيثم الحمروني- فوزي بوصفارة – مراد الميساوي – توفيق دالي- مصطفى سويسي- هشام حنيني- خالد الزريعة- لطفي بن مولي- سامي بن عيسى – محفوظ بن عايد – العربي عبد الرزاق بوشداخ- محمد الفناني – أمال كروية- فردوس بوجناح- أمال بعطور – هبة بن يوسف – عفاف الباروني- نسرين بن حريز- هدى ريحان- فاطمة التليلي .

**و عارض هذا القرار البلدي** 4 أعضاء وهم كل من السيد مراد بعزيز و السيدات مريم الفيتوري ، فوزية الهواري و كريمة بطيخ .

**و تحفظ السيد زهير تغلات على هذا القرار**

## 4 – نقاش حول تركيبة مختلف اللجان:

مع التطرق لهذا الموضوع أكد رئيس البلدية ان العمل البلدي يخضع لأحكام القانون المنظم للجماعات المحلية مستندا على الفصل 210 من مجلة الجماعات المحلية والفصل 72 من الأمر الحكومي المتعلق بالنظام الداخلي للمجالس البلدية حيث نبه أعضاء المجلس البلدي لوجود عديد الاخلالات التي رافقت عمل اللجان وخاصة على مستوي التركيبة التي لم تراعي المبادئ المنصوص عليها بالقانون الذي يفرض مراعاة مبدأ التمثيل النسبي ، التناصف وتمثلية الشباب وانه خير مراقبة الوضع دون التدخل و تعليق عمل اللجان إلى حين صدور النص القانوني الذي يضبط النظام الداخلي للمجالس البلدية، لذلك فقد أكد على حتمية تصحيح المسار واحترام كل القوانين المنظمة للعمل البلد ي ثم قدم بعض الأمثلة لتركيبة اللجان بالاعتماد على الحاصل الانتخابي حسب العدد الجملي للجنة ان كان 9، 7 أو 5 أعضاء، كما أوضح أن **تسعة** لجان قد احترمت القانون على مستوى تركيبتها وبقيت **ثلاثة** لجان مدعوة لتصحيح تركيبتها و اقترح برمجة جلسة استثنائية لضبط تركيبة كل اللجان و المصادقة على الميزانية.

- السيد مراد الميساوي بين أن الأمر الحكومي الخاص بالنظام الداخلي شدد في الفصل 70على احترام القانون عند تشكيل اللجان باحترام مبدأ التمثيل النسبي. تمثيلية الشباب و التناصف.

- **السيدة هدى ريحان** بينت أن التمثيلية النسبية تم التنصيص عليها مرتين في النظام الداخلي :

- مرة في رؤساء اللجان
- مرة في خصوص أعضاء كل لجنة

وهو ما يتنافى مع أحكام الفصلين 210 و 211 من مجلة الجماعات المحلية

- **السيد سامي بن عيسى** أشار لضرورة تفعيل اللجان وقيامها بنا هو مناط إليها من مهام من خلال الإعداد و الدراسة والتخطيط للبرامج ويبدأ عملها بالتشخيص و الدراسة عبر تحديد أهداف وخطة عمل تطرح على المكتب ومن ثم المجلس لتصبح خارطة طريق لعمل المجلس، كم عبر عن عدم رضاه لمرور 3 أشهر من تنصيب المجلس وبقاء اللجان تتخبط دون منهجية عمل واضحة.

- **السيد محمد الفناني** بين أن مرور 3 أشهر من تنصيب المجلس والعمل خاصة على مستوى اللجان يراوح نفسه مع كثرة الاختلاف لذلك وجب تطبيق القانون بصرامة والمجلس سيد نفسه في تناول الملفات وشدد على ضرورة اختيار الكفاءات عند اختيار الأعضاء في كل لجنة

كما أبدى استيائه من التسويف الذي يتخبط فيه المجلس ويعطل أعماله و كان من الأجدى الاستثمار في الكفاءات لرسم الأهداف على المدى القصير، المتوسط والبعيد بإحداث خلية تفكير تضع منهجية عمل للبرامج المستقبلية وتساند المجلس وتستشرف مستقبل العمل البلدي.

وفي الختام عرض السيد **رئيس البلدية** موضوع استقالة السيدة وئام كريوان من المجلس البلدي مشيرا انه سيتم إحالة الموضوع على الإجراءات القانونية.

ثم عبر عن عدم الرضا على المسار ومرد ذلك أن التجربة الديمقراطية لازلت فتية وتتطلب المزيد من الوقت مؤكدا حرصه على تجاوز كل الصعوبات و المطبات التي تعترض العمل البلدي من خلال البناء على أسس صلبة بتطبيق القانون و حسن توظيف الكفاءات .

كما جدد جزيل شكره لكل الحاضرين لمساهمتهم الفعالة في تناول مواضيع هذه الدورة معربا عن أمله أن يساهم جميع الأعضاء في الارتقاء بالعمل البلدي إلى أسمى المراتب ورفعت الجلسة في حدود الساعة السابعة و تسعة و أربعون دقيقة مساءا.

والله ولي التوفيق

**مقررا الجلسة** **رئيس المجلس**

**– توفيق دالي**

**– المساعد نبيل ابن الحاج**